دور المرأة في عملية صناعة القرار السياسيّ
دراسة مقارنة على عينة من أعضاء مجلس الأمة الأردنيّ في العام 2014

*رانية أحمد جبر، خالد عيسى العدوان**

ملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى مدى مساهمة المرأة في عملية صناعة القرار السياسيّ في مجلس الأمة الأردنيّ عام 2014، مستخدمة المنهج الوصفيّ والمقارن. بيّنت نتائج الدراسة أن لدى المرأة قدرة أفضل في المستوى الأول "صنع القرار السياسيّ"، بينما بينت الدراسة أن أعضاء مجلس الأمة الأردني الذكور أكثر قدرة في المستوى الثاني "اتخاذ القرار السياسيّ". وتشير هذه النتيجة إلى استمّرار الرجال في التفوّق في اتخاذ القرار تبعًا للمعيقات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة المختلفة. وأظهرت النتائج عدم وجود أثر للخصائص الاجتماعيّة والسياسيّة في قدرة المرأة على صناعة واتخاذ القرار السياسيّ. أوصت الدراسة بضرورة مراجعة معايير اختيار المرأة القياديّة وانتخابها، وتوفير التدريب لتمّكينها سياسيًّا.

الكلمات الدالة: المرأة الأردنيّة، المشاركة السياسيّة للمرأة، صنع القرار السياسيّ.

المقدمـة

يمثل وصول المرأة إلى مجلس الأمة؛ كأعيان ونواب أحد مظاهر التمّكين السياسيّ للمرأة، ويعد مؤشرًا من مؤشرات احترام حقوق الإنسان عامةً وحقوق المرأة خاصةً، لما يسهم فيه مثل هذا الوصول في تعزيز مشاركتها السياسيّة، وإزالة مختلف أنماط التمّييز نحوها وتغيير الاتجاهات السلبيّة، والصورة النمطيّة في المجتمّع والمؤسسات التي تضعها في أدنى المراتب؛ فقد نصّت المادة السادسة من الدستور في الفقرة (1) على أنّ: "الأردنيّون أمام القانون سواء لا تمّييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في الدين أو العرق أو اللغة" (الدستور الأردنيّ، 1952). ومنح قانون الانتخاب لمجلس النواب لعام 1974 المرأة الأردنيّة ولأول مرة حقّ الانتخاب، والترشّح لمجلس النواب. وعلى الرغم من الضمانات الدستورية والقانونيّة التي مُنحت للمرأة الأردنيّة لتفعيل مشاركتها، إلا أنها لم تمّارس هذا الحقّ حتى عام 1989 حيث ترشّحت 12 امرأة من بين 647 مرشحًا، لم تحقّق أيٌّ منهن النجاح، ولم تتمّكن إلا امرأة واحدة من الوصول إلى مجلس النواب عبر التنافس الحرّ في انتخابات البرلمان عام 1993. وتمّثّلت الجهود النسويّة لمؤسسات المجتمّع المدنيّ والإرادة السياسيّة للدولة للدفع بالمشاركة قدمًا بأن أوجدت حصصًا للمرأة الأردنيّة في مجلس النواب تحت ما يعرف بالكوتا النسائيّة منذ 2003؛ بدأت من ستة مقاعد ثم ارتفعت إلى اثني عشر مقعدًا عام 2010، وارتفعت في قانون الانتخابات لمجلس النواب لعام 2012 إلى خمسة عشر مقعدًا من مقاعد مجلس النواب البالغة (150) مقعدًا، التي تمّثّل مقعدًا عن كلّ محافظة من محافظات المملكة والبالغ عددها (12) محافظة بالإضافة إلى ثلاثة مقاعد لكلّ دائرة من دوائر البادية الانتخابيّة، بالإضافة إلى نجاح سيدتين بالتنافس الحر، وسيدة وفق القوائم الوطنية على مستوى المملكة، وبالتالي يضم مجلس النواب السابع عشر عند انتخابه في العام 2013 ما مجموعه 18 سيدة. أمّا بالنسبة لمجلس الأعيان، فشاركت المرأة في المجلس منذ عام 1989 بسيدة واحدة، وبسيدتين عام 1993 وثلاث سيدات عام 1997 وعام 2001 وست سيدات عام 2003 وست سيدات عام 2005 وعام 2007 وثمان سيدات عام 2013 في مجلس الأعيان السادس والعشرين الذي تشكّل بتاريخ 2013/10/25.

وعلى الرغم من الجدل السائد حول موضوع الكوتا النسائيّة ما بين معارضين يرون ضرورة احترام مبدأ التمّييز على أساس جندريّ، ومؤيدين يرون أنّ وجود المرأة في البرلمان يعد ضرورة ملحة تعكس قدرات المرأة وإمكاناتها في الشأن العام، وأنّه إجراء مرحليّ مؤقت ينتهي بإثبات قدرتها على المنافسة العادلة مع الرجل (المصالحة، 2002). كما أنّ ولوج المرأة في المجال

* قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، الأردن (1). كلية العلوم السياسية، جامعة اليرموك. الأردن (2). تاريخ استلام البحث 2016/02/14، وتاريخ قبوله 2016/06/13.

© 2017 عمادة البحث العلمي وضمان الجودة/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

السياسيّ، ومشاركتها الفاعلة في المواقع العليا لعملية صناعة القرار يعد إنجازاً تنمويًّا وديمقراطيًّا وتحولاً اجتمّاعيًّا في تغيير الصورة النمطيّة للمرأة، في مجتمّع عشائريّ ذكوريّ، ربّى الأنثى على الإذعان والطاعة، وعلى نهج يقدّس مكانتها كأم وزوجة، ويمثل المنزل مملكتها التي نادرًا ما تتجاوز أسواره إبداعاتها وتفوقها (باكير، 2004)، حيث كانت مشاركة المرأة في المواقع العليا، ولفترات طويلة، مشاركة خجولة متذبذبة ومحصورة ضمن طبقة اجتماعيّة محددة (جبر، 2013).

ولضمان تعزيز وجود المرأة في العملية السياسيّة، فمن الأفضل تطوير قدراتها في عملية صناعة القرار وتمّكينها على هذا الصعيد، فوجود المرأة في المواقع القياديّة السياسيّة المتقدمة مثل مجلسي الأعيان والنواب، لا يعني بالضرورة مشاركتها سياسيًّا، حيث تعتمّد هذه المشاركة على وجود الدافعيّة للمشاركة في العمل السياسيّ، وتوفر القدرات والكفاءات اللازمة التي تمّكنها من القيام بدور فاعل في ممارسة عملها ومشاركتها في صناعة واتخاذ القرار، وعليه تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. بيان دور المرأة في عملية صناعة القرار السياسيّ في مجلس الأمة الأردنيّ للعام 2014 مقارنةً مع زملائها الذكور وحدود هذا الدور من منظور مستويات صنع القرار المتعددة.

2. الكشف عن أثر الخصائص الاجتماعيّة والسياسيّة على قدرة المرأة في عملية صناعة القرار السياسيّ في مجلس الأمة الأردنيّ للعام 2014.

أهميّة الدراسة

تنطلق أهميّة الدراسة العلميّة من تناولها لقضية المرأة التي أضحت تحتلّ مكانًا واضحًا في دراسات السياسة المقارنة بشكلٍّ عام، وتعزيز الديمقراطيّة بشكلّ خاص؛ لأهميّة موضوع التمّثيل السياسيّ، بالإضافة إلى ارتفاع منسوب أهميّة الدراسة بسبب معالجتها الموضوع من منظور المؤسسة البرلمانيّة، التي تتأتى في فهم آلية القرار في مجلس الأمة ومدى المساهمة الفعليّة للمرأة في عملية صناعة القرار السياسيّ، بما في ذلك الجوانب التشريعيّة والرقابيّة التي تمّثلّ الوظيفة الرئيسة لعضو مجلس الأمة، وبالتالي التعرف إلى مدى إسهام المرأة في المشاركة في عملية صناعة القرار السياسيّ بأبعادها المختلفة، والتأثير الذي يمكن أن تمّارسه المرأة كعضو في مجلس الأمة في المراحل المختلفة لعملية صنع القرار مقارنةً بزملائها الذكور. أما الأهميّة العمليّة فتتمّحور حول إمكانية أن تقدم الدراسة توصيات لتعزيز المشاركة السياسيّة للمرأة في ضوء النتائج التي تصل اليها الدراسة.

مشكلّة الدراسة وتساؤلاتها

وعلى الرغم من العديد من الإنجازات التي حقّقتها المرأة الأردنيّة، وبشكلّ خاص مشاركتها مع الرجل في مجلس الأمة الأردنيّ، إلّا أنّ الاعتقاد السائد في قدرتها على المشاركة الفعّالة في عملية صناعة القرار ما زالت أقل من قدرة زملائها الذكور، وبالتالي تتناول هذه الدراسة البحث في مدى مساهمة المرأة في عملية صناعة القرار السياسيّ في مجلس الأمة؟ وذلك من خلال دراسة وتحليل مشاركتها في الأدوار التشريعيّة والرقابيّة وعضوية اللجان الدائمة والكتل النيابيّة، من خلال مجموعة من المؤشرات التي تعكس مدى إسهامها في القرارات السياسيّة، ومقارنتها بزملائها الذكور في المجلس. حيث تسعى الدراسة إلى الإجابة عن التساؤليين التاليين:

1. ما مدى مساهمة المرأة في عملية صناعة القرار السياسيّ في مجلس الأمة الأردنيّ للعام 2014 مقارنةً مع زملائها الذكور؟

2. ما أثر الخصائص الاجتماعيّة والسياسيّة على قدرة المرأة في عملية صناعة القرار السياسيّ في مجلس الأمة الأردنيّ؟

مفاهيم الدراسة

- القرار السياسيّ: تقصد الدراسة بهذا المفهوم القرارات التي يتخذها عضو مجلس الأمة في ضوء المواقف التي يتبناها، التي يتمّ مناقشتها في مجلس الأمة، وتشمل القرارات المتعلقة بالوظيفة الرقابيّة والتشريعيّة للمجلس؛ كإقرار مشاريع القوانين وتعديلاتها، ومنح الثقة أو حجبها عن الحكومة، ومناقشة القضايا العامة، وتوجيه أسئلة للحكومة أو الاستجوابات والتحقيق.
- عملية صنع القرار السياسيّ: تقوم المؤسسات السياسيّة باختيار أحد البدائل لحل المشكلّات المثارة، وبما يتضمنه ذلك من مناقشة ومفاضلة، إذ إنّ عملية صنع القرار السياسيّ "عملية" (Process) متكاملة وجماعيّة والوصول إلى قرار ما هو ذروة التفاعل بين القوى السياسيّة المختلفة واتخاذ القرار يعني الاستقرار على بديل ما، يأتي بعد فترة من المناقشة والمداولة لكلّ البدائل المحتمّلة، والآثار التي يترتب عليها الاختيار بين البدائل، بهدف تعظيم الفوائد وتقليل الخسائر، وهذا هو جوهر عملية صنع القرار السياسيّ، ويمكن أن تشارك العضوات في إحدى مراحل عملية صنع القرار السياسيّ، وهي مرحلة إعداد القرار والمشاركة في تحديد البدائل الأفضل التي على أساسها يتمّ اتخاذ القرار، ونتيجة لذلك لا بد من التمّييز بين مستويين في عملية صناعة القرار، المستوى الأول: صنع

القرار (Making Decision) والذي يتناول الخطوات التي يتوجب اتباعها من أجل إعداد قرار سياسي رشيد تتوفر فيه مقومات النجاح بقدر أكبر من احتمّالات الفشل. والمستوى الآخر: اتخاذ القرار(Decision Taking)، الذي يتناول اتخاذ القرار ذاته وما يتبعه من التنفيذ والمتابعة والتقييم.

الإطار النظري

وصف الإعلان العالميّ حول الديمقراطيّة؛ الديمقراطيّة Democracy بأنّها "شراكة حقيقية بين الرجل والمرأة في إدارة شؤون المجتمّع الذي يعملان فيه على قدم المساواة وعلى نحو متكامل، مما يكفل لهما إثراءً متبادلاً نظرًا لما بينهما من اختلاف" (الاتحاد البرلماني الدولي، 1997). فالمبادئ الأساسيّة للديمقراطيّة تتمّثل في المساواة ومشاركة المواطنين في الحكم والمحاسبة للحكومة من قبل الشعب، حيث إنّ مشاركة المرأة في الحكم على قدم المساواة مرهونة بتهيئة الظروف التي تيسّر هذه المشاركة؛ فالمشاركة الحقيقية تتطلب تمّثيلاً صادقًا يعكس المكونات الأساسيّة للمجتمّع (Bari, 2005).

ولإسهام المشاركة السياسيّة في تحقيق استقرار النظام وإعطاء كلّ فرد الحقّ في التعبير عن اهتمّاماته، فإن المشاركين في العملية السياسيّة لا يملكون ذات القوة وذات التأثير، حيث تظل المشاركة قلب العملية الديمقراطيّة، وارتفاع نسبتها دليل على اتساع الديمقراطيّة، وتراجعها مؤشر واضح على انحسار الديمقراطيّة (Sills, 1972). ويصف جوزيف شومبتير Joseph Schumpeter في كتابه "الرأسماليّة والاشتراكيّة والديمقراطيّة" ماهية الديمقراطيّة بأنّها "منهج سياسيّ وتنظيم مؤسسيّ للوصول إلى القرارات من خلال المشاركة السياسيّة والتنافس على أصوات الناس، يحصل الأفراد من خلالها على المقدرة على اتخاذ القرارات، ثم أنّ هذا التنافس هو تنافس على السلطة والزعامة" (صالح، 2005). هذا وتتداخل السلطة Authorityمع العديد من المفاهيم؛ كالقوة والنفوذ والقهر وتتشابه هذه المفاهيم في مدلولاتها، فالسلطة تعرف بأنّها "وظيفة أو حقّ لشخصٍ ما أو مجموعة من الأشخاص في اتخاذ قرارات بعينها أو إصدار أوامر للآخرين بشأن مسألة أو موضوع "حيث تعطي هذه الشرعيّة الحقّ للآخر في إصدار القرارات والأوامر، ولابدّ للطرف الآخر (التابع) من الإذعان والطاعة والامتثال لتلك القرارات (برو، 1998).

وتشير كيت ميليت K. Millett (Millett,1970) إلى أن الأسرة كمؤسسة هي المسؤول الأول عن هيمنة الذكور في المجال السياسيّ، من خلال تشجيع أفرادها على تأكيد الأدوار المتمّايزة جندرياً، والحفاظ على المكانة المتدنيّة للمرأة، فالنظام الأبويّ يستند إلى سيطرة الرجل على المرأة وسيطرة الكبار على الصغار، فكلّ السبل المتاحة للسلطة في المجتمّع هي دائمًا في أيدي الذكور.

وتقوم المؤسسات السياسيّة باختيار القرار من أحد البدائل المطروحة للنقاش إما على الصعيد الرقابي، أو التشريعي واقتراح الحلول لمعالجة المشكلات المثارة بما يتضمنه ذلك من مناقشة ومفاضلة، ويسهم الإطار التنظيميّ الذي تتفاعل فيه أفكار صانع القرار ويتمّ فيه اتخاذ القرارات المهمة في تشكيل الأرضيّة الخصبة لعملية صنع القرار، في ضوء المتغيرات الداخليّة والخارجيّة والسياسة العامة للمؤسسة السياسيّة، وفق رؤيتها ورسالتها وأهدافها ووفق درجة المشكلة وحدّتها، تدرجًا من المشاكل البسيطة والروتينيّة إلى الأزمات والقضايا التي تهدد الأمن وتمّس سيادة الدولة ومصالحها (Paxton & Painter, 2010). وعليه فإن القرار السياسيّ المتأتي من صانعي القرار في التنظيم السياسيّ قد يتخذ الخضوع التام للنظام السياسيّ كما هو الحال في الأنظمة غير الديمقراطيّة، أو الاستقلال والتمّتع بصلاحيات واسعة مصدرها النظام السياسيّ، الذي من الممكن أن يتخذ القرار بمعزل عنه، أو التفاعل والانسجام انطلاقًا من وضوح الأسس والمبادئ التي يقوم عليها النظام، وتبلور علاقة تقوم على أساس الإنصات إلى ردود الأفعال وقبول النقد البنّاء (الحديثي، 1982).

وهذا يقودنا إلى أنّ فهم وتفسير أي سلوك عقلانيّ داخل التنظيمات الرسميّة السياسيّة يقتضي فهم الأبعاد النظريّة لهذا السلوك. ومن النظريات التي درست السلوك السياسيّ في اتخاذ القرار، نظرية الاختيار العقلانيّ (Rational Choice Theroy) حيث يرى كولمان James S.Coleman أنّ هذه النظرية تركز على الفاعلين الذين ينظر إليهم على أنّ لهم مقاصد محددة، وأفعالهم تهدف إلى تحقيق أهداف وغايات معينة ضمن خيارات محددة بشكلّ ينسجم مع التسلسل الهرميّ لخياراتهم (Ritzer,2003)، أمّا جون إلستر Elster (1996) فينظر إلى الفعل العقلانيّ بأنّه كذلك، إذا استوفى الشروط الثلاثة الآتية:

أولاً: أن يكون الفعل هو الوسيلة الأفضل لتحقيق رغبات الفاعل، بافتراض اعتقاداته عن العلاقة بين الغاية والوسيلة والأمور الواقعيّة الأخرى.

ثانيًا: يجب أن تكون الاعتقادات هي الأمثل، بافتراض أنّ المعلومات المتوفرة للفاعل غير مشوبة بالأخطاء الناتجة عن معالجة المعلومات أو التحيّزات الدافعيّة.

ثالثًا: يفترض أنّ كمية الموارد التي أنفقت في الحصول على المعلومات يجب أن تكون، أيضًا، الأمثل بافتراض

الاعتقاد المسبق للفاعل عن حسابات الربح والخسارة لعميلة الحصول على المعلومات وأهميّة القرار بالنسبة له.

هذا وتعد هذه النظرية الفرد الوحدة الأساسيّة لعملية التحليل، وتفترض أنّ الفرد لديه رغبات ثابتة ويتمّيز بالعقلانيّة، فالموضوعات ذات الفائدة الأكبر، هي الأكثر تفضيلاً لديه عن تلك الأقل فائدة، وهو يرغب دومًا في زيادة الفائدة التي تعود عليه، وفيما يتعلق بالمواقف التي تتطلب اختيارًا يفترض أن يجمع الأفراد معلومات عن البدائل المتاحة ويقيّمون تكاليف وفوائد هذه البدائل، وبحسب مستوى الفائدة المتوقعة لكلّ بديل من البدائل المتاحة يتحرك الأفراد نحو الفائدة الأكبر توقعًا، فسلوك الأفراد ما هو إلّا عملية مستمّرة لجمع المعلومات، وتحليل التكلفة والفائدة لزيادة الفائدة وتعظيمها (صالح، 2005). وبذلك فإن هذه النظرية ترى أنّ كلّ قرار سياسيّ هو في حقيقة الأمر اختيار بديل من بين عدة بدائل متاحة من خلال المعلومات المتوفرة حوله. كما وتستند عملية صناعة القرار في البرلمان إلى مجموعة من الهياكل الرسميّة والقانونيّة كالدستور والنظام الداخليّ وآلية التصويت وآلية عمل اللجان.

وتشمل عملية صناعة القرار السياسيّ في مجلس الأمة الأردني ضمن نظرية الاختيار العقلاني، التي تعد من أنسب النظريات التي يمكنها تفسير عملية صناعة القرار في المجلس تبعاً للمستويين التاليين للقرار؛ المستوى الأول: صنع القرار (Making Decision)، والذي يتناول الخطوات التي يتوجب إتباعها من أجل صنع قرار رشيد تتوفر فيه مقومات النجاح بقدر أكبر من احتمالات الفشل. والمستوى الآخر: اتخاذ القرار (Decision Taking) الذي يتناول اتخاذ القرار ذاته وما يتبعه من التنفيذ والمتابعة والتقييم (حبيب، 2007). حيث يمكن أن يتحدد دور المرأة في عملية صناعة القرار السياسيّ إما ضمن المستوى الأول أو المستوى الثاني، وذلك اعتماداً على عددٍ من المؤشرات القابلة للقياس التي حددتها دراسة (Paxton & Painter, 2010)، وكذلك في ضوء المؤشرات الدالة على درجة تأثير المرأة في عملية صناعة القرار السياسيّ في المجلس وفقاً لمهامها التشريعية والرقابية كالآتي: (السؤال، الاستجواب، المناقشة العامة، حضور الجلسات، الزيارات الميدانية، مناقشة الموازنة العامة، مناقشة منح أو طرح الثقة في الحكومة، الاقتراح).

وتجدر الاشارة هنا، بأن عملية صنع القرار السياسيّ على المستويين المشار إليهما أعلاه، تقتصر على عملية صنع القرار داخل مجلس الأمة الأردني، باعتبار أن القرار في البرلمان ومجلس الأعيان، هو قرار سياسيّ بحكم التعريف الاجتماعي السياسي للمؤسسة البرلمانية باعتبارها من أهم الأجهزة المشاركة في صنع القرار السياسيّ، ورسم السياسات العامة للدولة.

وتتناول هذه الدراسة دور المرأة في مجلس الأمة الأردني من خلال بيان التأثير على أحد هذه المستويات، وبالتالي فإن تحليل عملية صنع القرار السياسيّ في مجلس الأمة يمكن أن تكشف عن مدى الدور الذي يمكن أن تلعبه المرأة في هذه العملية، ونطاق هذا التأثير بالمحصلة على توجهات متخذ القرار في اختيار البديل الأفضل من بين عدة بدائل محتملة، وهذا يقيس دورها في عملية صنع القرار السياسيّ من خلال قياس مدى مساهمتها في محورين ولعدة مجالات كالتالي: المحور الأول يشمل القدرة على عملية صنع القرار السياسيّ، ويتضمن أربعة مجالات: صناعة القرار، عضوية اللجان الدائمة، الدور الرقابي، والدور التشريعي، إما المحور الآخر فيتناول أثر الخصائص الاجتماعية والسياسيّة لعينة الدراسة على عملية صنع القرار.

حيث تكمن الاشكالية الرئيسة التي واجهت الباحثين في اختيار موضوع الدراسة في أن نسبة مشاركة المرأة ابتداءً في البرلمان الأردني تشكّل ما نسبته 12% (18 إمرأة مقسوماً على العدد الكلي للمجلس 150 عضواً) في مجلس النواب المنتخب، وما نسبته 10.7% (8 سيدات مقسوماً على العدد الكلي للمجلس 75 عضواً) في مجلس الأعيان المُعيّن. أي ما مجموعه 11.55% في البرلمان ككل. ومن أبرز تداعيات هذه الصورة الرقمية، هو التوقع المسبق بضعف دور المرأة في عملية صناعة القرار داخل المؤسسة البرلمانية ارتكازاً على معيار العدد، إلا أن التحدي الأهم للباحثين وأدّى إلى إنبثاق الباعث للتصدي لهذه الدراسة، هو محاولة استكشاف حقيقة دور البرلمانية في عمليات صنع القرار بغض النظر عن وزنها العددي، فالقضية ليست عددية؛ لأن الهدف هو التعرف على حدود دورها في صنع القرار على المستويات المختلفة للقرار.

بالإضافة إلى أنه يُسهم في إماطة اللثام عن حقيقة سياسية واجتماعية أعمق، وهي الكيفية التي يتعامل في نطاقها الأعضاء من الرجال مع الأقلية من النساء في إدارة عمليات صنع القرار، ومركزية هذه الفكرة – الأغلبية والأقلية – على المستوى التحليلي الأوسع في النظم السياسية المختلفة ومعيار احترام الأقلية – التي في دراستنا المرأة في البرلمان– في أشكالها المختلفة داخل المؤسسة التمثيلية الأهم، تكمن في درجة وأبعاد تمكينها بآليآت تساعد على ان يكون لها دور ما في العمل البرلماني، والذي يشكّل صنع القرار المخرج الأهم والمعبِّر عن مجمل عمليات وتفاعلات الحركة داخل البرلمان، وكمؤشر حيوي على المستوى الديمقراطي ودرجة تطوره.

حدود الدراسة

الحد المكاني: مجلس الأمة الأردني، الذي يشمل مجلس النواب السابع عشر، ومجلس الأعيان السادس والعشرون.

الحد الزمني: تناولت الدراسة العام 2014 في كلا المجلسين في دورته العادية، والاستثنائية الأولى والثانية، حيث شهدت هذه الفترة مناقشة العديد من مشاريع القوانين والأداء الرقابي.

الدراسات السابقة

أولًا: دراسات عربيّة:

من بين الدراسات التي تناولت المشاركة السياسيّة للمرأة ومجالاتها ومعوقاتها، جاءت دراسة (التل وحماد، 2000) والمعنونة "المرأة الأردنيّة والمشاركة في العمل السياسيّ، ومواقع صنع القرار" لتشير نتائجها إلى ضعف مشاركة النساء في العمل السياسيّ ومؤسسات الدولة وكذلك في مؤسسات المجتمّع المدنيّ، وضعف الوزن النوعيّ لمشاركة النساء في النشاطات الاجتماعيّة العامة؛ من اقتصاديّة وإداريّة واجتماعيّة، وخرجت بأنّ المعوقات التي تحول دون مشاركة أوسع للنساء هي :استمّرار فعالية قيم وآليات المجتمّع الذكوريّ بسلطته الأبويّة القائم على عدم الاعتراف بالدور النسائي، وانتشار الأمية الثقافيّة والقانونيّة، وضعف ثقة المرأة بنفسها.

وبيّنت دراسة (Abu Zayd, 2002) المعنونة "بحثاً عن القوة السياسيّة: المرأة في البرلمان في مصر ولبنان والأردن" إلى أنّ 68% من أعضاء البرلمان من النساء غير راضيات عن مستوى المشاركة السياسيّة للمرأة، وأرجعت ذلك إلى عددٍ من العوامل؛ تتمّثل في انخفاض عدد أعضاء البرلمان من النساء في العالم العربيّ، وثانوية دور المرأة في التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وعدم وجود خطة استراتيجيّة لمشاركة المرأة سياسيًا. وأشارت النتائج إلى أنّ المرأة قادرة على تحقيق أهدافها السياسيّة في أكثر من 80% إذا كانت لديها رؤية وأهداف واضحة، ولكنها غالباً ما تواجه عقبات اجتماعيّة وثقافيّة، وماديّة، ولا ترتبط هذه العقبات بالوجود الفعليّ للمرأة داخل البرلمان وإنّما في المجتمّع ككلّ، كتهميش دور المرأة من قبل بعض الجماعات المرجعية في المجتمّع، وافتقار المرأة إلى الموارد الاقتصاديّة التي تمّكّنها من المشاركة السياسيّة، وارتباط العمل السياسيّ بقدرة البرلمانيين رجالاً ونساءً على حدٍ سواء، بتوفير الخدمات للمواطنين بدلاً من أي اعتبارات أيديولوجيّة، إضافة إلى تحمل النساء الأعباء المنزليّة التي تجعلهن في كثيرٍ من الأحيان غير قادرات على حضور جلسات البرلمان، وأيضًا يشكّل التشريع إحدى العقبات الاجتماعيّة الرئيسية التي تواجه المرأة، حيث لا يزال التمّييز ضد المرأة في القوانين المتعلقة بالأسرة والجنسية، والحقّ في التنقل، والحقّ في العمل، وهذا يجعل المرأة غير قادرة على المشاركة بشكلٍ مستقل في الحياة العامة.

وفي دراسة (المصالحة، 2002)، المعنونة "إيجابيات وجود المرأة في البرلمان" أشار الباحث إلى أهميّة المشاركة السياسيّة للمرأة مما يزيد تمّثيلها في المجتمّع، وينمي قوى العطاء وفعالية الإنتاج لدى المواطنين وخاصة النساء، ويعزز ويوظف طاقات الأمة في سبيل تحقيق التنمية الشاملة في المجتمّع، بناءً على أن المؤسسة البرلمانيّة هي من أهم الأجهزة المشاركة في صناعة القرار ورسم السياسات في الدول. وبيّنت الدراسة أن إقبال المرأة على المشاركة في العمل السياسيّ في الأردن يعود إلى نمو الوعي الاجتمّاعيّ وارتفاع المستوى التعليميّ، وتطوير التجربة الديمقراطيّة، ودور مؤسسات المجتمّع المدنيّ المتنامي، وزيادة مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

وفي دراسة (عاشور، 2003) المعنونة " المشاركة السياسيّة للمرأة الأردنيّة "(2001-1989) بيّنت نتائجها محدودية مشاركة المرأة في العملية الانتخابيّة سواء أكان على صعيد الترشيح أم الانتخابات، ويرجع ذلك إلى أن نظام الصوت الواحد، والعشائريّة، ونظرة المجتمّع لدور المرأة وعدم وجود حياة حزبيّة آنذاك. وأشارت دراسة (طهبوب، 2003) "المشاركة السياسيّة للمرأة الأردنيّة خلال عقد التسعينات" إلى أنّ تركيبة المجتمّع الأبويّ والعشائريّ وفي ظل قانون الصوت الواحد، شكّلت عقبة أمام وصول المرأة للبرلمان، ووصفت المرأة بأنّها مستسلمة وغير مدركة لدورها وحقوقها القانونية، موصية باتخاذ قرار سياسيّ بتحديد مقاعد نيابيّة محددة للنساء، وإجراء تعينات أكبر لهن في مواقع صنع القرار كتمّييز ايجابيّ نحوهن.

وأكّدت دراسة (المقداد، 2006) المعنونة "المرأة والمشاركة السياسيّة في الأردن: دراسة تحليليّة وإحصائيّة على ضوء النتائج النيابيّة لعام 2003" بأنّ الحكومة أنصفت المرأة قانونيًا بعد تعديل قانون الانتخابات واعتمّاد نظام" الكوتا النسائيّة"، ولكن المرأة لا زالت تتحمل المسؤوليّة كونها لا تنتخب جنسها، وأرجع ذلك إلى العوامل الاجتماعيّة والثقافية المتجذرة في المجتمّع.

وفي دراسة (الدغمي، 2007) المعنونة "نظام الكوتا وأثره على المشاركة السياسيّة للمرأة الأردنيّة (2003–2006)" التي بيّنت نتائجها أنّ النظام الانتخابيّ الذي يعتمّد الصوت الواحد قد أنعكس سلبًا على مشاركة المرأة في مجلس النواب، وأنّ الكيفيّة التي طبّق بها نظام الكوتا النسائيّة في انتخابات مجلس النواب عام 2003، أدّت إلى وصول سيدات من مناطق ذات كثافة سكانية قليلة، وحرم السيدات في المناطق التي تمّتاز

بكثافة سكانيّة عالية من الوصول إلى المجلس، إضافة إلى أنّ المعوقات الاجتماعيّة والثقافية والسياسيّة والاقتصاديّة والإعلاميّة لا زالت تؤثر سلبًا في مشاركة المرأة السياسيّة، وأوصت الدراسة برفع مقاعد الكوتا النسائيّة إلى 12 مقعدًا على الأقل، لكلّ محافظة مقعد، لضمان تمّثيل شرائح المجتمّع كافة وعدم حرمان أي فئة من فئاته.

وفي دراسة (المصالحة، 2009) المعنونة "المشاركة النسائيّة في مجلس النواب الأردنيّ، 2003 – 2007" التي هدفت إلى تقييم مشاركة المرأة في مجلس النواب الأردنيّ الرابع عشر بين عامي 2003–2007، حيث أشارت الدراسة إلى أن الصورة النمطيّة للمرأة في المجتمّع تحد من مساندتها كمنافس للرجل، والى أنّ هذه النظرة السلبيّة تجاه المرأة تحتاج إلى المزيد من الوقت لتغييرها ومحوها، على الرغم من وصول المرأة إلى البرلمان عبر نظام الكوتا، إلّا أنّ قلة مقاعد الكوتا يشكّل عائقًا في تحقيق برامجها وطموحاتها. وخلصت الدراسة إلى عدم وجود اختلاف جوهريّ في الأداء بين الرجل والمرأة في البرلمان، وأنّ أداء المرأة لا يختلف عن كونها عضواً في البرلمان أو في تنظيم سياسيّ، وأن إنجازها عبر مشاركتها في البرلمان يتأثر إيجابًا بالخبرة التي تكتسبها في مجلس النواب.

ثانياً: دراسات أجنبية:

على الساحة الدوليّة أشارت دراسة (Kumari and Dubey, 1994) بعنوان" وصول النساء البرلمانيّات: دراسة في سياق المجتمّع الهنديّ"، التي هدفت إلى تحليل دور ومشاركة المرأة في البرلمان والأحزاب السياسيّة، من خلال قيامهما بتوزيع استبانة وإجراء مقابلات منظمة، أنّ معظم النساء البرلمانيّات ليست لديهن أهدافاً واضحة، أنّهن فقط "كالتحف showpieces" وغير قادرات على المشاركة في عملية صنع القرار على مستوى الحزب، وهذا عائد إلى وصولهن للساحة السياسيّة من خلال روابطهن العائلية وليس بناءً على كفاءتهن السياسيّة، وأن دور النساء دور ثانويّ، وتحظى المرأة التي وصلت إلى البرلمان عن طريق الانتخاب المباشر بمكانة أعلى من النساء التي تمّ وصولهن عبر نظام الكوتا، كما تشير النتائج أيضًا إلى أنّ القضايا التي يمثلنها النساء هي في الغالب قضايا اجتماعيّة وليست سياسيّة، وأنّ عمر المرأة يلعب دوراً هاماً في المشاركة السياسيّة، فالشابات عليهن العمل بجد أكبر حتى يثبتن كفاءتهن وقدراتهن السياسيّة مقارنةً بالأكبر سنًا من النساء البرلمانيّات، وأوصت الباحثتان بضرورة الأخذ بالانتخاب المباشر للنساء، بدلاً من نظام المقاعد المحجوزة لهن" الكوتا"، وذلك من أجل إحداث تغير نوعي في تمّكين المرأة الهندية سياسيًا.

وفي دراسة أخرى حول النساء في بنغلادش (Hassanuzaman and Hussain, 1998) أكدت أنّ المجتمّع البنغاليّ مجتمّع قائم على أساس طبقيّ، فالنساء المشاركات في السياسة هن أساسًا من الطبقة العليا، حيث فشلت الجهود الحكوميّة في إشراك نساء الطبقة الوسطى أو الطبقة الدنيا في العمل السياسيّ، فكيف يمكن للمرأة الحضريّة المنتمّية للطبقة العليا أن تمّثل وتخدم مصالح واهتمّامات النساء في الطبقتين الوسطى و الدنيا.

وفي تقرير اجتمّاع فريق الخبراء للأمم المتحدة الموسوم بـ "مشاركة النساء والرجال على قدم المساواة في عمليات صنع القرار، مع التركيز بوجهٍ خاص على المشاركة السياسيّة والقيادة" الذي أعدته شعبة الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة في الاتحاد البرلمانيّ الدوليّ (UN Division for the Advancement of Women, 2005) الذي أشار إلى الأهميّة القصوى لأن يكون عدد النساء متساويًا مع عدد الرجال في المكتب السياسيّ للبرلمان، وذلك في ضوء التبريرات المنطقية التالية: تستأثر المرأة بما يقرب من نصف السكان ولذلك لها الحقّ في أن تكون ممثلة على هذا النحو، تجارب المرأة تختلف عن الرجل وتحتاج أن تكون ممثلة في المناقشات التي تسفر عن وضع السياسات وتنفيذها، وهذا يعني أنّ المرأة تمّارس السياسة بطريقة مختلفة عن الرجل، كما أنّ مصالح الرجال والنساء مختلفة وأحياناً تكون متعارضة، ولذلك يجب تمّثيل المرأة في التعبير عن مصالحها، والتمّثيل المتساوي للمرأة والرجل يعزز إضفاء الطابع الديمقراطيّ على الحكم في الديمقراطيات الانتقاليّة والموحّدة.

أمّا دراسة (Bano, 2009) بعنوان "المرأة في البرلمان الباكستانيّ: المشكلات والحلول الممكنة" فقد ركزت على دور المرأة الباكستانيّة في الساحة السياسيّة، طوال تاريخ باكستان، حيث كان برلمان عام 2002 يمثل الحد الأقصى لوصول المرأة إلى مواقع صنع القرار، و هدفت الدراسة إلى التعرف إلى مدى مساهمة هذه القوة العدديّة من النساء في البرلمان في تمّكين المرأة الباكستانيّة، وفيما إذا كانت المرأة مستهدفة في التغيير أو هي أداة التغيير، فقد أظهرت النتائج أنّه ليس للمرأة أي تأثير ملحوظ على العمليات والبرامج السياسيّة للأحزاب وعلى مستوى اتخاذ القرار، وغالباً ما يتمّ التسامح مع النساء طالما أنهن لا يشكلّن تحدياً حقيقياً أمام زملائهن البرلمانيين، وأنهن يمتلكن القليل من القوة لتحقيق التغيير، فاليس للنساء دور في صياغة السياسات الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وخلصت الدراسة إلى أنّ القوة العدديّة للمرأة في البرلمان ومؤسسات صنع القرار ليست مؤشراً على الجودة في مشاركة المرأة السياسيّة.

تبيّن من مراجعة الدراسات السابقة أن معظمها تناولت موضوع المشاركة السياسيّة للمرأة؛ كناخبة وبرلمانيّة، مركزة على المشاركة العدديّة وآليات وصولها للبرلمان والعقبات التي تعترض طريقها، دون أن تتناول دورها في عملية صنع القرار، بينما تناولت هذه الدراسة موضوع تمّكين المرأة سياسيًّا من منظور دورها في صنع واتخاذ القرار السياسيّ في المؤسسة البرلمانيّة.

الطريقة والإجراءات

منهج الدراسة: اعتمّدت الدراسة على المنهجين الوصفيّ والمقارن؛ لمناسبتهما مع طبيعة مجتمّع الدراسة وحجمه، حيث تمّ استخدام المسح الاجتمّاعيّ كأسلوب من أساليب المنهج الوصفيّ، بالاستناد إلى المقارنة لتفسير النتائج والفروقات في أداء البرلمانيين الذكور عن نتائج وفروقات الأداء الخاصة بالبرلمانيّات الإناث خلال عام 2014.

ومن الجدير بالذكر أنّ المنهج المقارن يقوم على أساس إبراز وتفسير أوجه الشبه، والاختلاف بين المتغيرات موضع الدراسة، حيث تفترض المنهجية وجود تشابه جزئي بين الظواهر التي يريد الباحث دراستها، وبالتالي فإن المقارنة تفترض إظهار وتعليل الفروق وأوجه التشابه بين مختلف أنماط السلوك. والمقارنة بهذا المعنى تؤكد على أنّه لا موضع للمقارنة بين أشياء متمّاثلة تمّاماً، أو متمّايزة تمّاماً، فلا بد للظواهر التي يراد إخضاعها للمقارنة أن تنطوي على نقاط اختلاف ونقاط التقاء (المنوفي، 1987). ومن أبرز من استخدم المنهج المقارن؛ جون ستيورت ميل، وإيميل دوركايم الذي درس ظاهرة الانتحار في مجتمّعات أوروبية عدة، وبين جماعات متباينة في المجتمّع الواحد، بالإضافة إلى إسهامات ماكس فيبر المتعددة في هذا المجال (عارف، 2002).

مجتمّع الدراسة: تكّون مجتمّع الدراسة من جميع أعضاء مجلس الأمة الأردنيّ بشقيه؛ مجلس النواب الأردنيّ السابع عشر ومجلس الأعيان السادس والعشرين كما هو في العام 2014 ذكورًا وإناثاً والبالغ عددهم (225)، منهم 26 امرأة، (يتألف مجلس النواب الأردنيّ من 150 نائبٍ، ومجلس الأعيان الأردنيّ من 75 عينٍ).

عينة الدراسة: تمّ اعتمّاد أسلوب المسح الشامل؛ حيث وزعت استبانة الدراسة على جميع أعضاء مجلس الأمة الأردنيّ، واستجاب منهم (72) عضوًا بنسبة بلغت 32% من مجتمّع الدراسة، وبلغ عدد المستجيبين الذكور 52 برلمانيًّا شكلّوا ما نسبته 72.2% من عينة الدراسة، في حين بلغ عدد المستجيبات الإناث 20 امرأة شكلّوا ما نسبته 27.8% من عينة الدراسة وبنسبة 76% من النساء في مجلس الأمة.

أداة الدراسة: تمّ الاعتمّاد على استبانة موزعة على عدة محاور كما يلي:

المحور الأول مجالات القدرة على عملية صنع القرار السياسيّ، وتضمن المجالات الأربعة الآتية:

- المجال الأول: صناعة القرار، وتضمن (20) متغيرًا.
- المجال الثاني: عضوية اللجان الدائمة، وتضمن (12) متغيرًا.
- المجال الثالث: الدور الرقابيّ، وتضمن (15) متغيرًا.
- المجال الرابع: الدور التشريعيّ، وتضمن (10) متغيرات.

المحور الثاني: الخصائص الاجتماعيّة والسياسيّة لعينة الدراسة، وتضمن المحور (16) متغيرًا.

صدق الأداة وثباتها: للتأكد من صدق الأداة تمّ استخدام طريقة (إجماع المحكمين)، حيث عرضت الأداة على عدد من المحكمين الأساتذة المتخصصين في علم الاجتمّاع والسياسة والقياس والتقويم، وتمّ إجراء التعديلات عليها في ضوء الملاحظات الواردة منهم عن طريق حذف بعض الفقرات وإضافة أخرى. وفيما يتعلق بثبات أداة الدراسة، تمّ تطبيقها مرتين بفارق زمني أسبوعين على عينة استطلاعية مكون من (15) من أعضاء مجلس الأمة الأردنيّ لعام 2014 تمّ اختيارهم من خارج العينة الأصلية، وتمّ حساب معامل ارتباط بيرسون بين التطبيقين لاستخراج ثبات الإعادة، كما تمّ تطبيق معادلة ثبات الأداة (كرونباخ ألفا) على جميع مجالات القرار السياسيّ والأداة ككل، وتراوحت معاملات كرونباخ ألفا لمجالات القرار السياسيّ بين (0.75–0.85) كان أعلاها لمجال "صناعة القرار"، وأدناها لمجال "الدور الرقابي"، وبلغ معامل كرونباخ ألفا للقرار السياسيّ ككلّ (0.86)، وجميع معاملات الثبات مرتفعة ومقبولة لأغراض هذه الدراسة.

المعالجة الإحصائيّة:

للإجابة عن أسئلة الدراسة تمّ استخدام الأساليب الإحصائيّة من خلال برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعيّة (SPSS): التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات المرتبطة بالخصائص الاجتماعيّة والسياسيّة لأفراد عينة الدراسة. كما استخدمت المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة، وتحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression).

تحليل خصائص عينة الدراسة:

يظهر من الجدول (1) الخصائص الاجتماعيّة لأفراد عينة الدراسة، حيث إنّ غالبية أعضاء مجلس الأمة الأردنيّ هم من البرلمانيين الذكور وبلغ عددهم (52) بنسبة مئوية (72.2%)، بينما تشكلّ البرلمانيّات العدد الأقل (20) وبنسبة مئوية

(27.8%)، حيث لا زالت نسبة مشاركة المرأة في مجلس الأمة متدنية وتصل إلى (11.6%) من المجموع الكلّي للبرلمانيين في مجلسي النواب والأعيان والبالغ عددهم 225 برلمانياً، وتعكس هذه النسبة المشاركة المتدنية للمرأة في المجال السياسيّ الذي يعد وفق الثقافة المحلية السائدة عملاً ذكوريًّا يكرّس الأدوار الجندريّة للمرأة. ويظهر أيضًا أن أعضاء مجلس الأمة الذين يتراوح سنهم ما بين (40-49) سنة هم الأكثر تكرارًا وبنسبة مئوية (40.3%). ويلاحظ أن غالبية أعضاء مجلس الأمة هم من المتزوجين بنسبة مئوية (84.7%)، بينما الأرامل هم الأقل تكرارًا و بنسبة مئوية (4.2%). كما أن ممارسة العمل السياسيّ ومجالات صنع القرار تتطلب مستوىً تعليمياً عالياً حيث يظهر أنّ أعضاء مجلس الأمة الحاصلين على الشهادات الجامعية العالية كالدكتوراه يشكّلون ثلث أفراد عينة الدراسة بنسبة (33.3%) ثم يلها حملة شهادة البكالوريوس بنسبة (31.9%) والماجستير بنسبة (29.2%)، بينما الحاصلين على (دبلوم، وثانوية عامة) هم أقلية وبلغ عددهم (2) لكلّ منهما بنسبة مئوية (2.8%). ويظهر أيضًا أنّ أعضاء مجلس الأمة المقيمين في عمان هم الأكثرية (49) بنسبة مئوية (68.1%) حيث تسهل إقامتهم في العاصمة حضور جلسات المجلس ومتابعة أعمالهم ونشاطاتهم مع المؤسسات والجهات الرسميّة التي تتركز في العاصمة عمان، بينما شكّل المقيمون في المحافظات الأخرى ثلث أفراد عينة الدراسة فالبعض يفضل البقاء قريبًا من قواعده الانتخابيّة لإدامة التواصل معها، ولا يجد صعوبة في الذهاب للمجلس والإياب لمكان إقامته خارج العاصمة.

الجدول (1)

الخصائص الاجتماعيّة لأفراد عينة الدراسة

المتغيّر	المستوى	التكرار	النسبة المئويّة
النوع الاجتماعيّ	ذكر	52	72.2
	أنثى	20	27.8
	المجموع	**72**	**100.0**
السن	30-39 سنة	7	9.7
	40-49 سنة	29	40.3
	50-59 سنة	19	26.4
	60 عاماً فأكثر	17	23.6
	المجموع	**72**	**100.0**
الحالة الاجتماعيّة	أعزب/عزباء	8	11.1
	متزوج/ة	61	84.7
	أرمل/ة	3	4.2
	المجموع	**72**	**100.0**
المستوى التعليميّ	ثانوية عامة	2	2.8
	دبلوم	2	2.8
	بكالوريوس	23	31.9
	ماجستير	21	29.2
	دكتوراه	24	33.3
	المجموع	**72**	**100.0**
مكان الإقامة الحاليّ	العاصمة	49	68.1
	المحافظات الأخرى	23	31.9
	المجموع	**72**	**100.0**

ويظهر من الجدول (2) الخصائص السياسيّة لأفراد عينة الدراسة، حيث شكّل أعضاء مجلس النواب تقريبًا أكثر من ثلثي عينة الدراسة بنسبة مئوية (72.2%)، بينما بلغت نسبة أعضاء مجلس الأعيان (27.8%). وتظهر النتائج أنّ أعضاء مجلس الأمة الذين تقلدوا مناصب إداريّة قبل ممارستهم للعمل السياسيّ شكّلوا أكثر من النصف بقليل بنسبة (58.3%) مما يعني أنّهم مارسوا عمليات صنع القرار، واتخاذه على المستوى الإداريّ في المؤسسات أو الشركات التي سبق وتقلدوا فيها هذه المناصب، وهذا بدوره يعد عامل دعم يؤهلهم للمشاركة في عملية صنع القرار سياسيًّا، وأيضًا تجاوزت نسبة من مارسوا العمل السياسيّ سابقاً النصف بقليل حيث بلغت (54.2%)، وكانت للذين مارسوا العمل النيابي والعمل الحزبي بنسبة (15.3%)، ثم الذين تقلدوا منصبًا وزاريًّا بنسبة (13.9%) بينما الذين مارسوا العمل السياسيّ كعين سابق شكّلوا أقل نسبة (5.6%)؛ والممارسة السابقة للعمل السياسيّ يمكنها أن تثري الخبرة وتعمّقها في مجال صنع القرار السياسيّ في المجلس بحيث تبنى القرارات على خيارات أكثر منطقيّة وعقلانيّة وتحقق الصالح العام.

وفيما يتعلق بعضوية الكتل النيابيّة التي تقتصر على أعضاء مجلس النواب، فقد شكّل منصب الناطق الإعلاميّ النسبة الأكبر (34.6%) من بين المناصب الأخرى ويتطلب هذا المنصب قدرة على التحدث باسم الكتلة والتعبير عن آرائها ومواقفها السياسيّة، تلاها منصب نائب الرئيس بنسبة (19.2%) والرئيس بنسبة (19.2%) وهي مناصب تتطلب درجة عالية من القدرة على صنع القرار واتخاذه. وتظهر النتائج أنّ أعضاء مجلس النواب الذين تمّ انتخابهم لاهتمّامهم المسبقة بقضايا وهموم المجتمّع شكّلوا ما نسبته (42.3%) فالمواطن يختار من يعتقد أنّه الأقدر على تمّثيل قضاياه وخدمة مصالحه في المجلس، بينما الذين تمّ انتخابهم لاعتبارات حزبيّة مثلوا نسبة متدنيّة بلغت (13.5%).

الجدول (2)

الخصائص السياسيّة لأفراد عينة الدراسة

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة المئوية
عضو في مجلس	النواب	52	72.2
	الأعيان	20	27.8
	المجموع	136	100.0
سبق وأن تقلدت منصبًا إداريًّا	نعم	42	58.3
	لا	30	41.7
	المجموع	**72**	**100.0**
سبق وأن مارست العمل السياسيّ	نعم	39	54.2
	لا	28	38.9
	الممتنعين عن الاجابة	5	6.9
	المجموع	**72**	**100.0**
المناصب السياسيّة السابقة	وزير/ة	10	13.9
	حزبي/ة	11	15.3
	نائب سابق	11	15.3
	عين سابق	4	5.6
	الممتنعين عن الإجابة	36	50.0
	المجموع	**72**	**100.0**
موقع العضوية في الكتل النيابيّة	الرئيس	10	19.2
	نائب الرئيس	16	30.8
	ناطق إعلامي	18	34.6
	الممتنعين عن الإجابة	8	15.4
	المجموع	**52**	**100.0**
الاعتبارات التي تمّ انتخابك كنائب على أساسها	حزبية	7	13.5
	عائلية (عشائريّة)	8	15.4

	لقدرتك على صناعة القرار الالسياسيّ	18	19.2
	لاهتمّامك بقضايا وهموم المجتمّع	22	42.3
	الممتنعين عن الإجابة	5	9.6
	المجموع	**52**	**100.0**
العضوية في اللجان الدائمة	نعم	43	59.7
	لا	15	20.8
	الممتنعين عن الاجابة	14	19.4
	المجموع	**72**	**100.0**
موقع العضوية في اللجان الدائمة	الرئيس	19	26.4

الجدول (3)

المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لمجالات "القرار السياسيّ" والقرار السياسيّ ككلّ (ن=72)

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	**القدرة على صناعة القرار**	3.13	0.44	1	كبيرة
2	**عضوية اللجان الدائمة**	2.92	0.34	3	متوسطة
3	**الدور الرقابيّ**	2.78	0.52	4	متوسطة
4	**الدور التشريعيّ**	2.99	0.38	2	متوسطة
	القرار السياسيّ ككلّ	**2.97**	**0.35**	-	**متوسطة**

وفيما يتعلق بعضوية اللجان الدائمة في مجلسي النواب والأعيان، فقد بلغت نسبة الأعيان والنواب الذين هم أعضاء في اللجان الدائمة (59.7%) حيث تشكلّ هذه اللجان لتسيير عمل المجلسين في المجالين التشريعيّ والرقابيّ، وتتضمن كلّ لجنة مجموعة من الأعضاء وتحدد مهامها وآلية العمل فيها وفق النظام الداخلي لكلّ مجلس، ويؤخذ المجلس بتوصيات وقرارات اللجان كلّ حسب اختصاصه، وتعرض قراراتها للنقاش العام إذا اقتضت الضرورة ذلك، وأن أعضاء مجلس الأمة الذين يمثلون منصب الرئيس في اللجان الدائمة في المجلس هم الأكثر نسبة (26.4%) وينتخب الرئيس من قبل أعضاء اللجنة ويتولى مهام تنظيم أعمالها وتحديد أبحاثها والدفاع عن قراراتها في المجلس، ويؤهل هذا المنصب الأعضاء لمهام صنع القرار واتخاذه على مستوى اللجان والدفاع عنه أمام المجلس مجتمعاً.

النتائج

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول: ما مدى مساهمة المرأة في صناعة القرار السياسيّ في مجلس الأمة الأردنيّ مقارنة بزملائها الذكور: للإجابة عن هذا السؤال، تمّ حساب المتوسطات الحسابيّة والانحرافات لكلّ مجال من مجالات "القرار السياسيّ" والقرار السياسيّ ككلّ، ولكلّ فقرة من فقرات كلّ مجال والمجال ككلّ. ويظهر من الجدول (3) أنّ المتوسطات الحسابيّة لمجالات "القرار السياسيّ" تراوحت بين (2.78–3.13)، كان أعلاها للمجال الأول "صناعة القرار" بمتوسط حسابي بلغ (3.13) وبدرجة كبيرة، يليها المجال الرابع "الدور التشريعي" بمتوسط حسابي بلغ (2.99) وبدرجة متوسطة، ومن ثم المجال الثاني "عضوية اللجان الدائمة" بمتوسط حسابي (2.92) وبدرجة متوسطة، وبالمرتبة الأخيرة المجال الثالث "الدور الرقابيّ" بمتوسط حسابيّ بلغ (2.78) وبدرجة متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابيّ للمقياس "القرار السياسيّ" ككلّ (2.97) وبدرجة متوسطة.

ويلخص الجدول (4) أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يتعلق في أداء المرأة في المجالات المختلفة لعملية صنع القرار السياسيّ في مجلس الأمة.

المجال الأول: صناعة القرار:

بيّنت النتائج أن هنالك تصورًا إيجابيًّا واضحًا لدى النساء أعضاء مجلس الأمة فيما يتعلق بقدرتهن على صنع القرار في المستويات المختلفة لممارسة العمل في مجلس الأمة، حيث حظيت هذه الفقرات بدرجات تقييم مرتفعة بشكلّ عام، فقد تراوحت المتوسطات الحسابيّة لفقرات هذا المجال بين (2.81–3.67) كان أعلاها للفقرة التي تنصّ على "أقوم بالإعداد الجيد لأي مداخلة أقدمها في المجلس"، فالإعداد الجيد لأي مسألة يمكن من صناعة القرار بدرجة أكثر سلاسة وعقلانية نتيجة

لتعدد الخيارات المتاحة، تليها الفقرة التي تنصّ على "أستطيع رئاسة كتلة نيابيّة داخل المجلس"، فتصور النساء أعضاء مجلس الأمة بأنّهن يمتلكن القدرة على رئاسة الكتل النيابيّة وما تتطلبه من مهام تتعلق بإدارة الشؤون السياسيّة والبرلمانيّة التي تقرها الكتلة دليل على ثقتهن العالية بأنفسهن وعلى القدرة على صنع القرار على مستوى الكتل السياسيّة، ومن ثم الفقرة التي تنصّ على "أتحمل مسؤولية أي قرار اتخذته وإن كان مخالفًا لرأي الأغلبية".

بينما كانت أدنى المتوسطات الحسابيّة للفقرة التي تنصّ على "النساء أقدر من الذكور على اتخاذ قرارات تتعلق بقضايا المرأة" حيث بلغ متوسطها الحسابي (2.81) وبدرجة متوسطة، وهذا تصور سلبي واضح لضعف قدرة النساء على اتخاذ قرارات تتعلق بقضايا المجتمّع بشكلّ عام وقضايا المرأة على وجه الخصوص، منبعه الحقيقة الجندريّة ذات الأبعاد الثقافيّة التي تقصر المجال السياسيّ على الرجال وتنيط بالمرأة إدارة الشؤون المنزليّة والأسريّة. وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه نتائج دراسة (Abu Zayd, 2002) التي أكدت أنّ المرأة قادرة على تحقيق أهدافها السياسيّة في أكثر من 80% إذا كانت لديها رؤية سياسية وأهداف واضحة. في حين تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Kumari and Dubey, 1994) في أنّ القضايا التي يمثلنها النساء هي في الغالب قضايا اجتماعيّة وليست سياسية وأنهن غير قادرات على المشاركة في اتخاذ القرار، وتتفق أيضًا مع نتائج دراسة (Hassanuzaman and Hussain, 1998) في أنّ النساء المنتخبات هنّ غالبًا من الطبقات العليا ولا يمثلنّ مصالح واهتمامات النساء في الطبقتين الوسطى والدنيا.

الجدول (4)

نتائج الفروق بين أداء البرلمانيين والبرلمانيّات في صنع القرار السياسيّ

القرار	الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t"	الدلالة الإحصائية
أتبنى القرارات التي تتفق ورأي الأغلبية	ذكر	3.44	0.67	2.777	0.007
	أنثى	2.95	0.69		
أقوم بالإعداد الجيد لأي مداخلة أقدمها في المجلس	ذكر	3.58	0.70	−1.996	0.050
	أنثى	3.90	0.31		
أثبتت التجربة أنّ النساء البرلمانيّات يمتلكن قدرة متساوية على اتخاذ القرار كما هو الحال بالنسبة للبرلمانيين الذكور	ذكر	3.13	0.82	−3.760	0.000
	أنثى	3.85	0.37		
النساء البرلمانيّات أقدر من الذكور على اتخاذ قرارات تتعلق بقضايا المرأة	ذكر	2.56	0.94	−3.610	0.001
	أنثى	3.45	0.94		
لا توثر القرارات التي تتخذ في اللجنة وتعبر عن رأيها تجاه القضايا التي تتطلب مناقشة عامة أمام المجلس والتصويت عليها	ذكر	2.58	0.64	4.182	0.000
	أنثى	1.90	0.55		
أشعر بأن علاقتي بالحكومة ايجابية وتقديم أي سؤال أو طلب استجواب قد يعكر صفو هذه العلاقة	ذكر	2.71	0.80	2.351	0.022
	أنثى	2.20	0.89		
تمارس الحكومة أحيانًا بعض الضغوط لدفعي لتبني مواقفها	ذكر	2.52	0.98	3.330	0.011
	أنثى	1.70	0.80		
أتبنى غالبًا قرارات اللجنة القانونيّة ومقترحاتها تجاه القوانين المقدمة من السلطة التنفيذيّة	ذكر	3.15	0.61	2.401	0.019

المجال الثاني: عضوية اللجان الدائمة

بيّنت نتائج التحليل وجود فروق بين أداء الإناث والذكور فيما يتعلق بعضوية اللجان الدائمة، والقيام بالمهام التي تتطلبها هذه اللجان، ولكن هذه الفروق غير دالة إحصائيًا لغالبية الفقرات، فيما عدا الفقرة التي تنصّ على "لا توثر القرارات التي تتخذ في اللجنة وتعبر عن رأيها تجاه القضايا التي تتطلب مناقشة عامة أمام المجلس والتصويت عليها" حيث أظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائيًا لصالح الذكور، الأمر الذي يمكن تبريره بأنّ الذكور أكثر رغبة وإصرارًا على التعبير عن آرائهم التي تفضي إلى اتخاذ قرارات أمام المجلس ككل، وإن اختلفت هذه القرارات مع ما اتفقت عليه اللجان أثناء قيامها بمهامها. وتتفق هذه النتيجة نتائج دراسة (Bano, 2004) التي أظهرت أن ليس للمرأة أي تأثير ملحوظ على العمليات والبرامج السياسيّة للأحزاب داخل البرلمان وعلى مستوى اتخاذ القرار،

وأنّهن يمتلكن القليل من القوة لتحقيق التغيير، ودراسة (Kumari and Dubey, 1994) التي أظهرت أنّ معظم النساء البرلمانيّات ليست لديهن أهدافاً واضحة وغير قادرات على المشاركة في هيئات صنع القرار على مستوى الحزب، وأنّ دور النساء دور ثانويّ.

وبيّنت النتائج أنّ غالبية الفقرات غير دالة إحصائيًّا، وبالتالي لا يوجد علاقة أو لا يوجد دور للمرأة فيها، وتدل على أنّ للذكور سيطرة كاملة في الفقرات التالية: "يغلب دور المقرر على عضوية النساء في اللجان" و"قلة عدد النساء في اللجان يؤثر سلبًا على أرائهن عند مناقشة القرارات المهمة" و"أشعر بالرضا عن دوري في اللجنة التي انتمّي إليها" و"أشاور وأناقش زملائي بالقضايا قبل اتخاذ أي قرار بشأنها" و"يثق زملائي بقدرتي على اتخاذ أي قرار" وأخيرًا "يفوضني زملائي للتحدث باسم اللجنة عند مناقشة بعض القضايا". حيث تتقاطع هذه النتائج مع دراسة(Paxton & Painter, 2010) في أنّ وجود المرأة في المواقع القياديّة السياسيّة العليا لا يعني بالضرورة مشاركتها سياسيًّا، حيث تعتمد هذه المشاركة على وجود الدافعيّة للمشاركة في العمل السياسيّ، وتوفر القدرات والكفاءات النسائيّة، والمناخ السياسيّ والاقتصاديّ والتنظيميّ للتوجه السياسيّ للمرأة التي تمكّنها من القيام بدور فاعل في ممارسة عملها في اتخاذ القرار، إضافة إلى أنّ المرأة في الغالب تواجه عقبات اجتماعيّة وثقافيّة وماديّة لا ترتبط بوجودها الفعليّ في البرلمان وإنّما في المجتمع بما يحمله من ثقافة فرعيّة خاصة بالمرأة والرجل.

وهذا ما أكدته مخرجات الدراسات المحلية (باكير، 2004) ودراسة (المصالحة، 2002) ودراسة (عاشور، 2003)، ودراسة (التل وحماد، 2000) حيث بيّنت هذه الدراسات ضعف الوزن النوعيّ للمشاركة السياسيّة للمرأة في مواقع اتخاذ القرار مقارنةً بقوته بالنسبة للرجل وفق الثقافة المحلية الذكوريّة التي تعلي من قيم وآليات المجتمع الذكوريّ، بالإضافة إلى دراسة(Bano, 2004) التي بيّنت أنّ النساء لا يشكّلن تحديًا حقيقيًّا أمام زملائهن البرلمانيين، فالنساء لا يكن لهن دور في صياغة السياسات الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وأنّ القوة العدديّة للمرأة في البرلمان ومؤسسات صنع القرار ليست مؤشرًا على الجودة في مشاركة المرأة السياسيّة.

المجال الثالث: الدور الرقابيّ

بيّنت النتائج أنّ الذكور في مجلس الأمة الأردنيّ أكثر عرضة من النساء في مواجهة الضغوط التي تمارس عليهم من قبل السلطة التنفيذيّة في دفعهم لتبني مواقفها وقراراتها تجاه بعض القضايا، ويظهر ذلك واضحًا في وجود فروق دالة إحصائيًّا بين أداء الإناث والذكور في الفقرة التي تنصّ على " تمارس الحكومة أحيانًا بعض الضغوط لتبني مواقفها"، وكذلك فإن الذكور أكثر تعرضًا للضغوط من الحكومة في جلسات منح الثقة، وفي هذا إشارة واضحة لأهميّة الدور الرقابيّ في صناعة القرار، حيث تعتمد القدرة في صناعة القرار على مدى قدرة أعضاء مجلس الأمة في ممارسة هذا الدور بحرية وفق ما خوّله الدستور دون ممارسة أي ضغوطات على أدائه، حيث إنّ مثل هذه الضغوط من شأنها عرقلة أداء السلطة التشريعيّة لهذا الدور الحيويّ. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Bano, 2004) التي تؤكد أنّه غالبًا لا تمارس الضغوط على النساء باعتبار أنّهن لا يشكّلن تحديًا حقيقيًّا أمام زملائهن، وتتوافق هذه النتيجة مع الطرح الثقافيّ الجندريّ للصورة النمطيّة للمرأة Woman Stereo Type والدور السياسيّ للرجال.

وعلى صعيد أخر، يظهر من النتائج عدم وجود أي فروق بين أداء الإناث والذكور في ممارسة الدور الرقابيّ ككل حيث بيّنت النتائج أنّ هذه الفروق غير دالة إحصائيًّا.

المجال الرابع: الدور التشريعيّ

أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق بين أداء الإناث والذكور في "الدور التشريعيّ" ككل، بينما بيّنت النتائج وجود فروق لصالح الذكور في الفقرات التي تنصّ على "أشعر بالرضا عن أدائي في الجانب التشريعيّ"، "أتبنى غالباً قرارات اللجنة القانونيّة ومقترحاتها تجاه القوانين المقدمة من السلطة التنفيذيّة"، "أسهم بفعالية في اقتراح مشاريع القوانين ومناقشتها مع زملائي"، "دراستي للجوانب المختلفة لمشاريع القوانين تمكّني من اتخاذ قرارات صائبة تجاهها"، "تمارس الحكومة بعض الضغوطات لدفعي إلى تبنّي بعض مشاريع القوانين المقترحة للنقاش" وأخيراً "أضطر في بعض الأحيان إلى تبنّي رأي الأغلبية عند مناقشة قوانين تمثّل المصلحة العامة للمواطنين".

في حين بيّنت النتائج عدم وجود فروق ما بين النساء والذكور المرتبطة بأداء الجانب التشريعيّ حيث لم تكن دالة إحصائيًّا وتشمل الفقرات التالية: "اللجنة القانونيّة أكثر الجهات قدرة على البت في مشاريع القوانين المقدمة من قبل الحكومة" و"أحاول الاستعانة بخبراء عند مناقشتي لمشاريع قوانين متخصصة".

ويظهر أيضًا تساوياً في أداء الإناث والذكور في الفقرة التي تنصّ على "أواجه صعوبة في تحديد موقفي تجاه بعض مشاريع القوانين الفنية" ولصالح الإناث؛ حيث تساوت المتوسطات الحسابيّة للذكور والإناث، ويعزي هذا إلى أنّ الفعل السياسيّ وما يرتبط به من قرارات هو في حقيقة الأمر فعل

عقلانيّ ينطوي على اختيار بديل من بين عدة بدائل متاحة من خلال المعلومات المتوفرة التي يفترض بأن تكون غير مشوهه بالأخطاء وتخلو من أي تحيّزات مسبقة، الأمر الذي يجعل كلاًّ من فرص الاختيار متكافئة لدى الإناث والذكور على حدٍ سواء كما بيّنتها دراسة (Elster, 1996).

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني: ما أثر الخصائص الاجتماعيّة والسياسيّة على قدرة النساء في صناعة القرار السياسيّ في مجلس الأمة الأردنيّ؟. للإجابة عن هذا السؤال تمّ استخدام تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) للكشف عن أثر الخصائص الاجتماعيّة والسياسيّة على قدرة النساء في صناعة القرار السياسيّ في مجلس الأمة الأردنيّ، حيث بيّنت نتائج التحليل الإحصائيّ عدم وجود أثر دال إحصائيًّا للخصائص الاجتماعيّة والسياسيّة للمرأة في عملية صناعة القرار السياسيّ في مجلس الأمة الأردنيّ.

مناقشة النتائج

سعت الدراسة للتعرف إلى مدى مساهمة المرأة في عملية صناعة القرار السياسيّ في مجلس الأمة الأردنيّ ومدى قدرتهن على ذلك، من خلال ما يتطلبه دورهن في المشاركة في الأدوار الرقابيّة والتشريعيّة للمجلس، وممارستهن لمختلف الأعمال والأنشطة التي يتطلبها هذا الدور ومقارنة أدائهن بزملائهن الذكور، حيث أظهرت الدراسة جملة من النتائج نوردها كالآتي:

أولاً: خلصت الدراسة إلى أنّ للنساء في مجلس الأمة قدرة أفضل في مجال المستوى الأول "صنع القرار السياسيّ"، وهو الأمر الذي يستلزم خطوات يتوجب اتباعها من أجل صنع قرار سياسيّ رشيد تتوفر فيه مقومات النجاح. بينما بيّنت أنّ أعضاء مجلس الأمة الذكور أكثر قدرة في المستوى الثاني "اتخاذ القرار السياسيّ" وما يتبعه من التنفيذ والمتابعة والتقييم. وتشير هذه النتيجة إلى استمّرار الرجال في التفوق في اتخاذ القرار طبقاً للمعيقات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة المختلفة.

ثانياً: أظهرت النتائج عدم وجود أثر للخصائص الاجتماعيّة والسياسيّة في قدرة النساء على صناعة واتخاذ القرار السياسيّ في مجلس الأمة الأردنيّ، وهذا يشير إلى أنّ نقص الخبرة و ضعف آليات التمّكين السياسيّ للنساء في مجلس الأمة يحد من قدرتها على صناعة القرار السياسيّ، إضافة إلى العمل على مراجعة المعايير التي يتمّ اختيار المرأة وانتخابها، وتوفير التدرب والتعليم اللازم.

ثالثاً: لا تزال المشاركة السياسيّة العددية للمرأة وتواجدها في مواقع عملية صناعة القرار متدنية، التي تعكس الثقافة المحلية السائدة على أنّ المشاركة السياسيّة عملاً ذكوريًّا يكرّس الأدوار الجندريّة للمرأة.

رابعاً: يمكن التوصل من نتائج الدراسة إلى أن عملية الديمقراطية والإصلاح السياسيّ في الأردن لم تنعكس بشكلّ حقيقيّ على الواقع السياسيّ للمرأة ومجمل عمليات التمكين السياسيّ لها، التي تشكّل المشاركة السياسيّة أحد أبعادها.

خامساً: كما كشفت النتائج أن مؤسسات المجتمّع المدنيّ والأحزاب السياسيّة تقوم بدور محدود وضعيف في عمليات تمكين المرأة سياسياً، بما في ذلك التدريب والدعم الفني على المستوى السياسيّ. وهذا جزء من المتغيرات الباحثة في ضعف وجود المرأة على المستوى الثاني من عمليات اتخاذ القرار، إلى جانب متغيرات أخرى.

التوصيات:

- ضرورة إرساء تقليد في الدولة وثقافة مؤسسية؛ تتناول مسألة وجود المرأة في العمل السياسيّ من باب أهميّة المشاركة الديمقراطيّة الفاعلة لا من باب الصناعة التجميليّة للوجه السياسيّ للدولة.
- مراجعة المعايير التي يتمّ على أساسها اختيار المرأة وانتخابها حيث تكون مؤهلة وقادرة على صنع القرار واتخاذه.
- التدريب والتأهيل للنساء أعضاء مجلس الأمة الأردنيّ، أو المرشحات لعضوية مجلس الأمة لتأهيلها؛ للانتقال من مستوى صناعة القرار السياسيّ إلى مستوى اتخاذه.
- حشد الجهود لاستمّرار تمّثيل المرة في مجلس الأمة وزيادة أعداد النساء، سواء أكان عن طريق الكوتا النسائيّة أم على مستوى القوائم الوطنيّة للأحزاب السياسيّة.

استمرار البحث والتقصي عن الطرق المثلى لمساعدة، ودعم المرأة في عملية التمّثيل السياسيّ واتخاذ القرار، بما في ذلك البحوث العلميّة والميدانيّة.

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

الاتحاد البرلماني الدولي. (1997). الإعلان العالمي حول الديمقراطيّة، الولايات المتحدة: الأمم المتحدة.

برو، ف. (1998). علم الاجتمّاع السياسيّ، ترجمة محمد صاصيلا، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

بكير، ن. (2002). الجنوسة والديمقراطيّة في الأردن، ورقة قطرية مقدمة لورشة العمل الإقليميّة حول النوع الاجتمّاعي والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، الأردن: المعهد الدبلوماسي الأردنيّ.

التل، س وحماد، و. (2000). المرأة الأردنيّة والمشاركة في العمل السياسيّ ومواقع صنع القرار، المرأة العربيّة والمشاركة السياسيّة، مصر: دار السندباد للنشر والتوزيع.

جبر، ر. (2013). الوضع الاجتمّاعيّ في الأردن عام 2013، الأردن: مركز الرأي للدراسات، ص 82-96.

حبيب، م. (2007). سيكولوجية صنع القرار، مصر: مكتبة النهضة المصرية.

الحديثي، هـ. (1982). في عملية صنع القرار السياسيّ الخارجي، العراق: دار الرشيد للنشر.

الدستور الأردنيّ (1952). الجريدة الرسمية عدد 1093 الصفحة 3، الأردن.

الدغمي، د. (2007). نظام الكوتا وأثره على المشاركة السياسيّة للمرأة الأردنيّة (2003-2006): دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن: جامعة آل البيت.

صالح، س. (2005). المشاركة السياسيّة والديمقراطيّة، لبنان: مكتبة طريق المعرفة.

طهبوب، ع. (2003). المشاركة السياسيّة للمرأة الأردنيّة خلال عقد التسعينات، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن: الجامعة الأردنيّة.

عارف، ن. (2002). ابستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مجد)، ط1.

عاشور، أ. (2003). المشاركة السياسيّة للمرأة الأردنيّة، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن: المعهد الدبلوماسي الأردنيّ.

عدنني، أ. (2013). سوسيولوجيا الدين والسياسة عند ماكس فيبر، ط1 المغرب: منتدى المعارف.

المصالحة، م. (2002). إيجابيات وجود المرأة في البرلمان"، الأردن: ورقة عمل مقدمة للمؤتمّر الوطني لدعم المرأة في الانتخابات النيابيّة، ص1.

المصالحة، م. (2009). المشاركة النسائيّة في مجلس النواب الأردنيّ، 2003 - 2007، الأردن: مجلة المنارة، المجلد 15 العدد 1 ص 151-184.

المقداد، م. (2006). المرأة والمشاركة السياسيّة في الأردن (دراسة تحليلية وإحصائية على ضوء نتائج الانتخابات النيابيّة لعام 2003م)، المجلد 12، العدد 1. الأردن: مجلة المنارة. ص 289 -343.

المنوفي، ك. (1987). أصول النظم السياسيّة المقارنة، الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع.

وزارة الداخلية، (2012). قانون الانتخابات لمجلس النواب لعام 2012، الأردن: وزارة الداخلية.

المراجع الأجنبية:

Abu Zayd, G. (2002). In Search of Political Power, Women in Parliament in Egypt, Jordan and Lebanon, Sweden: International IDEA. P: 1-6.

Bano, S. (2009). Women in Parliament in Pakistan: Problems and Potential Solutions, New Zealand: Women's Studies Journal, 23, (1). P: 19-35.

Bari, F. (2005). Women's political participation: Issues and Challenges, Thailand: United Nations.

Bolzendahl, C. and Brooks, C. (2007). Women's Political Representation and Welfare State Spending in 12 Capitalist Democracies, UK: Social Forces, 85, (4). P: 1509-1534

Elster, J. (1996). Rationality and Emotions, USA: The Economic Journal, 106, (438). P: 1386-1397

Hassanuzaman, A. and Hussain, N. (1998). Women in the Legislature in Bangladesh, USA: Asian Studies, (17). P: 80-99.

Iiyambo, A. (2013). Increasing Women's Representation in Decision Making in Namibia, Unpublished PhD Dissertation, USA: Walden University.

Kumari, R. and Dubey, A. (1995). Women parliamentarians: a study in the Indian context, India: Har-Anand Publications.

Lovenduski, J. and Karam, A. (2005). Women in parliament: Making a difference, Sweden: International IDEA. P: 187-212.

Lunenburg, F. (2010). The Decision Making Process, USA: National Forum of Educational Administration and Supervision Journal, 27. P: 1-12

Millett, K. (1970). Sexual Politics, USA: Doubleday and Company.

Paxton, Pamela, Hughes, Melaneie and Painter, Matheow. (2010). Growth in women's political representation: A longitudinal exploration of democracy, electoral system and gender quotas, European Journal of Political Research, 49, (1). P: 25-52.

Ritzer, G. (2003). Contemporary Sociological Theory and its Classical Roots, The Basics, USA: McGraw Hill Company.

Sills, D. (1972). International Encyclopedia of the Social Sciences, UK: Collier Macmillan Publishers.

United Nations Development Fund for Women, (2009). Progress of the World's Women 2008-2009: Who answers to women? USA: UNIFEM.

United Nations Division for the Advancement of Women, (2005). Equal Participation of Women and Men in Decision-Making Processes, with Particular Emphasis on Political Participation and Leadership, Ethiopia: UN Expert

Group Meeting Report.

United Nations, (2014). Progress of the World's Women 2011-2012: In Pursuit of Justice, USA: UN Women. P: 80-117.

The Role of Women in Political Decision Making Process
Comparative Study on a Sample of Jordanian House of Representatives in 2014

Ranyah A. Jabir, Khlid I. Al-Adwan *

ABSTRACT

The study aimed to identify the extent of women contribution to political decision process of Jordanian House of Representatives in 2014, using descriptive and comparative approach. The study showed that women are better in the first level "Decision making", while male are more able in the second level "Decision Taking". The findings suggest that male outperform women in decision process due to social, economic and political obstacles. Also, women characteristics have no impact on their ability to political decision process. The study recommended reviewing of criteria used for selection and election of women, and providing training to enable them politically.

Keywords: Jordanian Women, Women Political participation, Political Decision-Making.

* Department of Social Science, School of Arts, The University of Jordan. Jordan (1). Political Sciences, Yarmouk Univesity, Jordan (2). Received on 14/02/2016 and Accepted for Publication on 13/06/2016.